

PROVISIONAL

A/42/PV.24
13 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرينالمعقودة في المقر ، بنيويورك ،
يوم الإثنين ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ الساعة ، ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : [٨] (تابع)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي كلمة كل من :

السيد لوبيز كونتريراس (هندوراس)

السيد كابرال (غينيا - بيساو)

خطاب السيد روبنسون ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

كلمة السيد عابدون (السودان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section، Department of Conference Services، room DC2-0750، 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٢٨١٤ 87-64140/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الثاني للمكتب (A/42/250/Add.1)

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يوصي المكتب في الفقرتين

١ (أ) و (ب) من تقريره بإدراج بند فرعي اضافي في جدول الاعمال بعنوان "تعيين أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية" وبإحالاته الى اللجنة الخامسة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سوف يوافق رئيس اللجنة

الخامسة بالمقرر المتخذ توا .

ننتقل الآن الى الفقرة ٢ من تقرير المكتب .

قرر المكتب ، بناء على توصية لجنة المؤتمرات ، أن يوصي الجمعية العامة بأن تأذن للجنة المعنية بطلبات مراجعة أحكام المحكمة الادارية بعقد اجتماعات أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية المكتب ؟

تقرر ذلك .

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : نكون بذلك قد فرغنا من النظر

في التقرير الثاني للمكتب .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد لوبيز كونتريراس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

سيدي الرئيس، أتقدم اليكم ، بالنيابة عن حكومة هندوراس ، بأخلص التهاني لانتخابكم

رئيسا للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . إن مناقبكم الشخصية ومعرفتكم بشؤون هذه المنظمة العالمية تكفل لنا القيادة الحكيمة والناجحة لعمل هذه الجمعية العامة . ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيد هومايون رشيد جودري ، ممثل بنغلاديش ، الذي سبقكم في هذا المنصب الهام .

وأود مرة أخرى أن أعرب للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عن عظيم تقدير حكومة بلادي لعمله الممتاز على رأس هذه المنظمة . إن حكومة هندوراس الديمقراطية ، برئاسة خوسيه أزكونا ، تؤكد باستمرار التزامها بالسلم والتنمية والديمقراطية .

ومما ينبغي أن يعتبر بادرة تدعو إلى الارتياح أنه في أمريكا الوسطى ، التي يمزقها العنف والتطرف السياسي ، تناضل بلادي بحزم من أجل الحرية السياسية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . ويرجع ذلك إلى أن حكومة هندوراس جعلت أهدافها الرئيسية تحقيق مستويات معيشية أفضل للشعب وتوطيد الديمقراطية وتنميتها كأسلوب للحياة وللحكم .

ويعبر عن هذه الأهداف باخلاص في السياسة الخارجية لهندوراس . وكما نسعى داخلها ، على المستويين الحكومي والخاص ، للتغلب بالوسائل السلمية على عقبات التخلف ، فإننا نسعى دوليا لتسوية خلافاتنا مع البلدان الأخرى باللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية الخلافات المنصوص عليها في القانون الدولي .

لقد أعلن الرئيس خوسيه أزكونا ، في رسالته السنوية التي أرسلها إلى المجلس الوطني للجمهورية في بداية هذا العام ، مايلي:

"إنني أؤكد لكم من جديد أن الأهداف السلمية هي المعايير التي تلتزم بها حكومتنا . وبالتالي نؤكد أنه ينبغي أن يسود الحوار وسبل القانون الدولي في تسوية المنازعات بين الدول . هذه هي الطريقة التي سوبنا بها في الماضي منازعاتنا الخاصة بالحدود مع غواتيمالا ونيكاراغوا ، وهذا مايجعلنا نضع شقتنا الآن في محكمة العدل الدولية في دراستها لمشكلة الحدود مع حكومة السلفادور المعروضة عليها .

"إن حكومة بلادي على استعداد تام لتأييد أية تسوية سلمية للامرات السياسية والايديولوجية والعسكرية القائمة في امريكا الوسطى . وهذا مايدعونا الى أن نؤيد تأييدا تاما ، الآن وفي المستقبل ، المفاوضات التي تجريها مجموعة كونتادورا ، التي تتبناها بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، بالاشتراك مع فريق دعمها المؤلف من الارجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو" .

إن حكومة هندوراس على اقتناع بأن اللجوء الى السبل السلمية لتسوية المنازعات هو افضل ضمان للحفاظ على السلم والوثام على الساحة الدولية . وتلاحظ حكومة بلادي بقلق مشروع أن الازمات الدولية تزداد بدلا من أن تتناقص ، وتتلاحق الواحدة تلو الاخرى ويطول مداها . ويبدو أن استخدام العنف والقوة تشجعه دول معينة لها مخططات ترمي الى الهيمنة ، مما يقلص هدف السلم الى مجرد توازن للقوة .

ما زال التوتر الدولي يتحدى قدرة الأمم المتحدة على تطبيق مقاصد الميثاق ومبادئه . فالأخفاق في حسم الصراعات الدائرة والتحول المقلق لهذه الصراعات إلى البلدان النامية واستقطاب تلك البلدان هي اختبارات حقيقية لآلية السلم والأمن في العالم . ولذلك من الضروري تعزيز الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين .

وتؤكد حكومة بلادي من جديد إيمانها بالنظام القانوني العالمي وتعتقد أنه يوفر أفضل سبيل لوضع المعايير الدولية فوق المصالح الخاصة لكل دولة من الدول . وتلاحظ هندوراس بقلق عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وخفض الترمانات . إن حيازة كميات كبيرة من الأسلحة النووية التي يقوم على أساسها توازن القوى - أو توازن الرعب - لم توفر الأمن ، بل قربت فناء البشرية بدلا من أن تبعده . ولذلك لا يمكن التفكير في تدابير الحد من الأسلحة من جانب واحد . فهي تتطلب إبرام اتفاقات للتحقق ، لأنه في العالم الذي نعيش فيه لا ينبغي أن يكون بقاء الحرية بعد الآن قائما على الاحتكار النووي أو الهيمنة النووية من جانب دولة عظمى رئيسية .

إن المواجهة القائمة بين الدول الكبرى تشكل مسرحية لا نهاية لها . وسباق التسلح النووي لا يزال مستمرا على الرغم من مئات القرارات الخاصة بنزع السلاح التي اتخذتها الجمعية العامة . بيد أن شعاعا من الأمل قد لاح مؤخرا في الأفق . وكما أعربنا في الدورة الماضية عن ارتياحنا لعقد قمة ريكيافيك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، فإننا اليوم نعرب عن ارتياحنا إزاء الدلائل المشجعة فيما يتصل بالسلم العالمي . إن الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يخطوان قدما صوب إبرام اتفاق بشأن إزالة القذائف القصيرة والمتوسطة المدى من أوروبا .

هناك مراعات مستمرة أخرى تهدد نظام السلم والأمن في العالم . ونكسر اقتناعنا بأن مسألة كوريا يجب أن تحسم بالوسائل السلمية عن طريق إجراء الحوار والمفاوضات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية . ونؤكد على أنه ، وفقا لمبدأ

العالمية المكرس في ميشاق الأمم المتحدة ، يجب على جميع الأمم الرغبة في أن تكون جزءا من هذه العالمية وأن تخطلع بالتزاماتها المخصوص عليها في الميثاق ، أن تقوم بذلك . ويجب أن توضع نهاية لاسطورة الحرب الباردة التي لاتزال مستمرة في شبه الجزيرة الكورية والتي لا تسهم بأي طريقة في استتباب السلم والامن الدوليين .

وتؤيد حكومة بلدي قرارات الجمعية العامة بشأن كمبوتشيا التي تطالب بانسحاب جميع قوات الاحتلال واستعادة استقلال البلد وسيادته و سلامته الإقليمية . وفي هذا الصدد نؤيد بقوة اقتراح النقاط الثماني من أجل تحقيق التسوية السياسية الذي قدمته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الى جمهورية فييت نام الاشتراكية .

وتدين حكومة هندوراس الاحتلال المسلح لافغانستان وتحت جميع الدول على تلمس الحل السياسي القائم على الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاجنبية من افغانستان ، والاحترام التام للاستقلال السياسي لافغانستان وسيادتها و سلامتها الإقليمية ، واتخاذ تدابير تضمن حق الشعب الافغاني في أن يقرر مستقبله دون أي تدخل أجنبي ، وكذلك عودة اللاجئين الافغان الى ديارهم .

وبالنظر الى الاحداث المؤسفة التي خبرتها مؤخرا حكومة الفلبين ، نعرب عن الامل في أن يعود السلم والوشام الى هذا البلد ، حتى يمكنه أن يحقق تدميته في اطار من الحرية والعدالة والديمقراطية .

إن استمرار الصراع في الشرق الاوسط يجل من الهمية الاساسية البالغة ايجاد حل دائم عن طريق الوسيلة السلمية ، وسيلة المفاوضات . وتنتظر هندوراس بارتياح الى الجهود التي تبذلها دولة اسرائيل وجمهورية مصر العربية للدهوق بالسلم في المنطقة وتميزيز اتفاقية السلام القائمة بين البلدين وحسم المشاكل المعلقة . ونعتقد أن هذه الجهود هامة من أجل ايجاد آفاق للسلم مع الدول العربية الاخرى .

إن المجابهة المسلحة التي مابرت مستمرة منذ سبعة أعوام بين ايران والعراق مثال حي على التعصب القومي المتطرف الذي يهدد الامن العالمي . فلم تزهق هذه الحرب مئات الآلاف من أرواح الضحايا ولم تجلب مرة أخرى استخدام أساليب الاعمال الحربية غير

المشروعة فحسب ، بل وأخلت بحرية الملاحة والتجارة البحرية الدولية . وتأمل حكومة بلادي أن تنمت الدولتان المتحاربتان الى نداءات المجتمع الدولي من أجل التوصل الى اتفاق بشأن التسوية السلمية لصراعهما .

وتنتهز حكومة هندوراس هذه الفرصة لتكرر إدانتها لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا والتي تشكل انتهاكا واضحا لحقوق الانسان .

وتعرب حكومة هندوراس مرة أخرى عن أملها المخلص في أن تقوم حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهما بلدان تربطنا بهمسما بصورة تقليدية امتن العلاقات ، بتسوية خلافتهما على أعلى مستوى من العدالة والتفاهم والسلم . وحكومة هندوراس على استعداد كبير للتعاون - إذا كان لجهودها أي فائدة - في تحقيق تسوية عاجلة للنزاع .

من بين أهداف هذه المنظمة تعزيز مقاصدها ومبادئها عن طريق التعاون الاقليمي الذي يتجلى في مختلف أنواع التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الاخرى . ويسرنا أنه قد أدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند يتصل بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية . وقد جاء إدراج هذا البند نتيجة لمبادرة تقدمت بها هندوراس بتأييد العديد من دول امريكا اللاتينية . وهذا سيسهم بالتأكيد في السعي المشترك من أجل إيجاد حلول للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية التي تحيق بالمجتمع الدولي .

هناك مقصد آخر من مقاصد منظومة الأمم المتحدة هو تعزيز التعاون التقني من أجل التنمية ، وهذا هام بوجه خاص بالنسبة لبلادي . وفي هذا الشأن ، تقدر حكومة هندوراس جهود التعاون العديدة التي تبذلها هيئات وأجهزة داخل إطار منظومة الأمم المتحدة ، ونقدر بخاصة ما أنجزه بفعالية كبرى في أمريكا اللاتينية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

ويسر حكومة بلادي قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتماد برنامج تعاوني رابع لهندوراس ، وهي سوف تؤيد أنشطة المنظمات العاملة في مجال الحرج ، والزراعة ، والمشاريع العامة ، وكذلك العاملة في مجال التعاون التقني بين البلدان النامية . وسيتمكن البرنامج الرابع هندوراس من إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية لمشاكل البيئة وحماية الموارد الطبيعية .

نود أن نؤكد أن اعتماد مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) لبرنامج الدعم للفترة الجديدة ذو أهمية لهندوراس . وسيتمكن هذا من اعتماد عدد من البرامج الأساسية لحماية الأمهات والأطفال في هندوراس .

نرحب أيضا بوضع برنامج جديد لمدة ٥ سنوات يغطي الأنشطة السكانية . تمشيا مع تقاليدنا الإنسانية ، منحت هندوراس حق اللجوء لحوالي ٢٠٠ ألف شخص منذ عام ١٩٧٩ ؛ وقد جذبهم إلى بلادنا جو السلم والحرية فرارا من العنف السياسي والاجتماعي في بلدانهم . وقد تلقى حوالي ٤٧ ألفا من أولئك اللاجئين المساعدة من المجتمع الدولي ، وهم يستحقون اعترافه بهم ، كما تلقوا المساعدة من منظمات أخرى . تلقت بلادي أيضا مساعدة كبيرة على المستوى الدولي من بلدان صديقة أخرى لمساعدة اللاجئين . إلا أن تدفق اللاجئين لا يزال مستمرا وسيظل مستمرا إلى أن يتهيأ الجو الملائم لعودتهم إلى ديارهم .

لا يزال تعزيز حقوق الإنسان واحترامها من المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة . إلا أن المجتمع الدولي لا يزال يشهد أعمالا بربرية تنتهك حقوق الإنسان والحريات وكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية . ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتخذ المجتمع الدولي

إجراء منسقا ويشن حملة واسعة النطاق ضد الإرهاب ، الذي يهدد السلم الداخلي والدولي ولا يمكن تبريره بأي حال .

تقتنع حكومة بلادي بأن تلك الدول التي أقسمت اليمين على احترام حقوق الإنسان عليها واجب قانوني وأخلاقي لحمايتها وإدانة البلدان التي تنتكها دون مبرر وبشكل متكرر .

مرة أخرى تنظر الأمم المتحدة في البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" . ونحن نعتقد أنه حتى يجري المرء تحليلا مناسباً للآزمة في أمريكا الوسطى ، من الأهمية بمكان أن يتفهم أصولها وتطوراتها السياسية والاجتماعية . ومن الضروري تفهم الخلفيات الاستعمارية والاتحادية والجمهورية لأمريكا الوسطى التي أدت الى الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة . ولقد أدى تراكم تلك الأحداث في تاريخ أمريكا الوسطى الى نشوء التوتر الاجتماعي والصراعات الداخلية التي تعمف ببلدان المنطقة اليوم ، والآن دخلت الآزمة في نطاق المواجهة بين الشرق والغرب .

لقد أدت الصراعات الداخلية في بعض البلدان الى هجرة جماعية للاجئين الذين ينبغي أن تجري إعادتهم وفقاً للالتزامات الخاصة بالتصالح الوطني . وهذا أمر لا يمكن تأجيله ، وإلا زادت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية حدّة . وحديثاً أصبحت هندوراس أحد البلدان الرئيسية المتلقية للاجئين .

لقد تسبب استمرار وجود هذه النزاعات الداخلية في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه في الاقتصاد والاستثمارات الانتاجية والتوازن الاجتماعي والأمني في بلدان مجاورة ، وحاولت حركات المعارضة المسلحة أن تستخدم مناطق الحدود ملاجئ ، وكثيراً ما أدت تلك الأعمال الى إدعاءات واحتجاجات وتوترات بل حتى الى غارات كتلك التي عانت منها هندوراس في شهري آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وقد اضطرت تلك الغارات جيش هندوراس الى طرد قوات معتدية من أراضينا الوطنية .

يعد سباق التسلح عاملا آخر من العوامل التي تمزق السلم في أمريكا الوسطى ، وقد أدى هذا أيضا الى مزيد من انعدام الامن في المنطقة . ولا تزال حكومة هندوراس مصرة على وقف سباق التسلح ، وعلى الحد من التسلح وخفض القوات العسكرية - وذلك كله تحت رقابة دولية فعّالة .

وإزاء الحالة غير العادية السائدة الآن في أمريكا الوسطى ، ما فتئت هندوراس تنتهج موقفا عقلانيا بعيدا عن الانفعالات في علاقاتها مع البلدان المجاورة ، ولا تزال سياستها الخارجية واقعية وصريحة وخالية من أية أهواء أو انفعالات .

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، تشرفت بلدان أمريكا الوسطى بزيارة الأمين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، اللذين التقيا بوزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم .

وأعرب هؤلاء الزوار البارزون لرؤساء دول أمريكا الوسطى عن قلقهم إزاء الأزمة التي أصابت أمريكا الوسطى . وأعربت حكومة هندوراس التي قدرت هذه الزيارة حق قدرها عن رغبتها في تعزيز السلم ودعمه بكل الوسائل القانونية الممكنة .

وفي تلك المناسبة ، أوضح الأمينان العامان أن منظمتهما ستتعاونان في تسوية النزاعات الداخلية والتوترات الإقليمية الناشئة عنها . وقوبلت هذه التعهدات بامتنان كبير وكانت اسهاما هاما في إعادة الحالة الطبيعية الى المنطقة .

وعندما اقترح رئيس كوستاريكا في شباط/فبراير ١٩٨٧ مبادرة سلم جديدة ، أيدت حكومتي هذه المبادرة باعتبارها منهجا ملائما جاء في الوقت المناسب لتعزيز السلم في أمريكا الوسطى عن طريق المفاوضات السياسية ، وإننا نوصي أيضا بأن تنفذ مبادرة السلم هذه على مرحلتين ؛ على المستوى الوطني فيما يتعلق بالاتفاقات الخاصة بالمصالحة الوطنية ، وهي وقف إطلاق النار ، والعفو العام ، وإقامة الديمقراطية ، والاشراف والرقابة ؛ وعلى المستوى الدولي بمشاركة مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في السعي الى اتفاق بشأن ايقاف تقديم المساعدات العسكرية الى حركات المتمردين وعدم استخدام أراضي أي دولة للهجوم على دول أخرى ونزع سلاح المتمردين وإعادة توطينهم والحد من التسلح وتحديد الأسلحة وتخفيض عدد المستشارين العسكريين ، ومنع الاتجار بالسلح ، والتحقق والمتابعة الدوليين ، والتعاون في المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية .

وفي ١ آب/أغسطس اجتمع وزراء خارجية أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا مرة ثانية ، في تيغوسيغالبا ، ، بناء على مبادرة من هندوراس ، هذه المرة لمواصلة الجهود من أجل تطبيع الحالة في المنطقة . وبحسنا خطة ارياس والتعديلات التي اقترحتها الحكومات والوشيقة المعنونة "مقترحات هندوراس المتعلقة بمبادرات السلم الخاصة بأمريكا الوسطى" ، التي حاولت التنسيق بين الاهداف السياسية لعملية اقامة الديمقراطية الواردة في الخطة ، وتوصيات هندوراس بإعادة تنشيط عملية الوساطة التي تقوم بها مجموعة كونتادورا للتوصل الى اتفاقات بشأن مشكلات الأمن .

وقد أسفر هذا الاجتماع الذي يعتبر حجر الأساس في عملية السلم ، عن توقيع رؤساء أمريكا الوسطى على الوثيقة المعنونة "إجراءات إقامة سلم ثابت ودائم في أمريكا الوسطى" في ٧ آب/أغسطس من هذا العام في مدينة غواتيمالا . ويسعدنا أن عددنا من المقترحات التي قدمتها هندوراس بشأن مبادرات السلم في أمريكا الوسطى وردت في اتفاق اسكيبولاس الثاني ، بما في ذلك المبادرة الخاصة بقيام مجموعة كونتادورا بالوساطة النشطة في المسائل الأمنية .

وقد عقدت ثلاثة اجتماعات هامة لتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق غواتيمالا ، الأول في سان سلفادور حيث شكلت لجنة تنفيذية ، والثاني في كاراكاس حيث أنشئت اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة ، والثالث في ماناغوا حيث تحدد إطار العمل في اللجنتين .

وبالنسبة للجنة التنفيذية التي تتكون من رؤساء أمريكا الوسطى والتي عهد إليها تنظيم وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق غواتيمالا في الاجتماع الأخير الذي عقد في ماناغوا ، وفرض التقيد بهذه الالتزامات ، فقد شرعت في تعريف المبادئ والخطوط الإرشادية والتوجيهية التي تحكم عمل اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة التي عهد إليها بمهمة تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومات على نفسها ، ومن ثم ستهتم اللجنة التنفيذية بتوفير التأييد والتسهيلات التي تحتاج إليها اللجنة الدولية للتحقق من أجل الاضطلاع بمهمتها .

والواقع أن لجنة التحقق عليها أن تضمن التزامن في تنفيذ الاتفاقات الخاصة بالعفو العام ، ويدخل في ذلك القوات غير النظامية والسجناء السياسيين ، ووقف إطلاق النار ، وإقامة الديمقراطية ، وإيقاف تقديم المساعدات إلى حركات المتمردين ، وعدم استخدام أراضي أي دولة للهجوم على دولة أخرى .

إن عدد الالتزامات وطبيعتها تختلف من طرف إلى آخر ، وتعتمد على الحالة السياسية والاجتماعية في كل بلد . وبعض الحكومات مطالبة بتنفيذ جميع الالتزامات والبعض الآخر مثل هندوراس التي لم تعان الكثير من عدم الاستقرار الذي عاناه جيرانها ، انضمت إلى أجزاء الاتفاق التي تنطبق عليها بالذات .

لقد أصبحت أمريكا الوسطى الآن تسيطر على عملية العودة الى الأوضاع الطبيعية في البلدان التي تعاني من الحرب الاهلية ، بالإضافة الى التوترات الشائنة والمتعددة الاطراف ، وذلك بواسطة اللجنة التنفيذية .

ومن أجل تحقيق النجاح في عملية السلم والانفراج في المنطقة من الضروري أن تقبل القوات غير النظامية بالكامل اتفاق غواتيمالا وأن تعمل وفقاً له . وينطبق ذلك على القوات التي تعمل في نيكاراغوا وفي السلفادور . وبعد أن تعلن القوات غير النظامية قبولها للاتفاق ، يجب على حكومتي نيكاراغوا والسلفادور أن تتخذا جميع الاجراءات اللازمة للاتفاق على وقف اطلاق النار الفعال وتنفيذه داخل إطار دستوري .

يجب على جميع بلدان أمريكا الوسطى أن تضمن ألا تستخدم أراضيها للقيام بأعمال العدوان على البلدان الأخرى ، بما في ذلك تقديم المساعدات المادية وكذلك المساعدات المعنوية والدعائية . ومرة أخرى ، يجب على الدول الاعضاء التي تشارك في اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة والبلدان التي تعرب عن اهتمامها ببذل الجهود من أجل تطبيع الحالة في أمريكا الوسطى أن تتقيد بهذا الالتزام .

وبعد أن أصدرت بلدان أمريكا الوسطى نداء دولياً بوقف تقديم المساعدات العسكرية الى القوات غير النظامية وحركات المتمردين ، فإننا نشق أن هذا النداء سيكون مقبولا وستنفذه بحسن نية جميع الدول المتورطة في هذا النوع من الأنشطة بما في ذلك الدول التي أنكرت بعناد اشتراكها في هذه الأنشطة على الرغم من أن الدلائل تبين عكس ذلك .

إن إعادة توازن الأمن في أمريكا الوسطى إلى نصابه يتوقف على قدرتنا على البقاء بمنأى عن الصراع بين الشرق والغرب . ولا بد لنا أن نسلّم بأنه لو لم تكن الازمة الإقليمية معقدة إلى هذا الحد لما احتاج الأمر إلى خمس سنوات من المفاوضات المتأنية التي ساهم فيها ١٣ بلدا ومنظمتان دوليتان ، واحدة إقليمية والأخرى عالمية ، للعودة بالأمور إلى حالتها الطبيعية .

إن هندوراس تشترك بحسن نية في العملية التي تم الاتفاق عليها في غواتيمالا ، وهي عملية تتركز على الثقة المتبادلة ، التي تنبثق من فرضية مفادها أن جميع الحكومات سوف تثقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها كما اتفق عليه .

إن وطن أمريكا الوسطى يطالب بالسلم الديمقراطي . لذلك فإننا نشق بأن مبدئي حسن النية والثقة المتبادلة المتضمنين في اتفاق غواتيمالا سوف يتمرن . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع حد لبعض الأوضاع القانونية الدولية التي تمثل تهديدا ليس له ما يبرره لهذين المبدأين وتتعارض مع بعض المعاهدات الدولية المنصوص عليها في الاتفاق . إن جزءا جوهريا من إعلان اسكويبولاس الثاني عبارة عن نداء بوقف الأعمال العدائية . وحكومات الدول التي هي الآن ضحية لأنشطة تقوم بها مجموعات غير نظامية أو متمردة قد قطعت على نفسها عهدا بالقيام بأي عمل لازم لتنفيذ وقف إطلاق النار داخل إطار دستوري .

إن تحقيق وقف فعال لإطلاق النار مسألة ضرورية لأحراز السلم في البلدان التي تعاني من حرب أهلية . وما أن تتوقف أعمال القتال فإنه ، كنتيجة حتمية للحقائق الاجتماعية والاقتصادية ، سيستأنف المواطنون الحياة المدنية الطبيعية ويشتركون اشتراكا فعالا في عملية الديمقراطية في بلادهم .

وما أن تتوقف الأعمال القتالية سيعود اللاجئين إلى بلادهم الأصلية وإلى ديارهم ، ويقدمون لأسرهم ثمرة عملهم ويوفرون الحياة الهادئة في داخل بلادهم التي هي مطلب أساسي لارساء السكينة في الوطن . وما أن تتوقف الأعمال القتالية سوف ينتهي التوتر بين البلدان المجاورة ، وهو توتر أفرزته حركات اللاجئين هذه . وما أن تتوقف

أعمال القتال هذه لن تعود هناك حاجة الى أية مساعدة خارجية تقدم لأغراض زعزعة استقرار الحكومات .

إن الحالة في أمريكا الوسطى تختلف تماما عن أية حالة في أي مكان في العالم ، ولا ينبغي النظر الى الازمة هناك بوصفها صراعا دوليا ينطوي على أعمال قتالية بين الدول . ان الطابع الجوهري لها يتمثل في قيام حروب أهلية طويلة الامد في المنطقة تسببت في زيادة حدة التوترات بين الحكومات . لذلك لا بد من إنهاء تلك الحروب الأهلية لأنها تشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة .

فليهد الله قادة بلادنا وقادة القوات غير النظامية المشتركة الآن في تلك الحروب الأهلية . ولعل وعسى أن يبدأوا الحوار الوطني ولعلمهم يتوصلون الى اتفاق يفضي الى وقف فعال لإطلاق النار والى المصالحة الوطنية .

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه

لشرف عظيم لي أن أتكلم في هذه الجمعية باسم بلادي جمهورية غينيا - بيساو . سيدي الرئيس ، إن وفد غينيا - بيساو الذي يعرف خصالكم ومواهبكم العديدة ، يسعده أيما سعادة أن يهنئكم على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن بلدكم الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، التي تتمتع غينيا - بيساو بعلاقات صداقة وتعاون معها ، ما برحت تسهم مساهمة إيجابية في تعزيز وتعزيز دور المنظمة . لذلك بوسعكم أن تطمئنوا الى أن وفدنا لن يندخر جهدا في التعاون معكم .

وأود أيضا أن أقدم لسلفكم ، السيد جودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، تقدير

بلادي له على خدماته الجليلة التي أداها للمجتمع الدولي خلال فترة رئاسته .

وباسم حكومة غينيا - بيساو أود أيضا أن أشيد بالسيد بيريز خافيير دي

كوبيار وأن أعرب عن تقديرنا له على العمل النشط والدؤوب الذي يقوم به على رأس المنظمة . إن الأمين العام منذ انتخابه قبل ٦ سنوات ما انفك يعودنا على الأعمال الملموسة التي تتسم بالشجاعة والغبطة . ويود وفد بلادي أن يعرب مرة أخرى عن تأييده

له في عملية إعادة هيكلة الأمانة العامة بغية تعزيز قدرة المنظمة على التصدي للمشاكل التي تواجهها .

وفي هذا الصدد ، أرحب بتعيين السفير ريد في منصب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، وأود أن أعرب له مرة أخرى عن مشاعر السود والصداقة وأن أقدم له تمنياتي الحارة بالنجاح .

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه من حيث المبدأ بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لإزالة القذائف المتوسطة المدى ، والإعلان عن عقد مؤتمر قمة في الخريف قد بعثا أملا جديدا لدى المجتمع الدولي .

إننا جميعا نعتبر ذلك تنويجا للفرصة الشديدة لدى الدولتين العظميين في مواصلة مفاوضاتهما بنجاح وإيجاد الأسس التي تشجعهما على مواصلة جهودهما للتوصل إلى تفاهم أفضل وتمكينهما ، آجلا وليس عاجلا ، من الاشتراك معا في إجراءات إضافية محددة وتكميلية وضرورية لتحقيق نزع السلاح العام والكامل . وفي الحقيقة إن نزع السلاح لا يزال الغاية الرئيسية ، التي يتعين على جميع الدول أن تسعى باقتناع وتصميم لتحقيقها .

إن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتمنية والذي اختتم أعماله هنا قبل بضعة أسابيع ، قد أبرز مزايا الاستخدام الرشيد لموارد العالم . والواقع أنه ، وإن صح أن لكل دولة الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سبل دفاعها ، لا مبرر للتسلح المفرط الذي لا يضارع تكلفته إلا مخفه .

في هذا العالم الذي نجد فيه أن الترابط بين الشعوب حقيقة ملموسة ونشعر جميعا بآثاره الطيبة والسيئة ، يكون من الخطأ بل من الضار ، بالنسبة لاية دولية كبيرة كانت أم صغيرة ، أن تتجاهل وجود وظروف معيشة شعوب أخرى ، ذلك لأن الأمن مفهوم جماعي يضم مسؤوليات فردية وجماعية .

إن معظم المشاكل التي تواجهها البشرية تنبع من أوجه التفاوت والمظالم التي لا تزال تسود العالم ، ومن التعصب حيال بعض الثقافات والمعتقدات الدينية وعدم احترام الحريات الفردية والجماعية في الكثير من البلدان .

واليوم لا يسعنا إلا أن نشهد بلا حول ولا قوة تردي القيم الاخلاقية التي تعتبر أساس كل المجتمع البشري . واستخدام العقاقير من جانب عدد متزايد من الشباب مظهر فاجع للغاية لذلك التردي . ويرحب بلدي بنتائج المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والإتجار غير المشروع بها ، المعقود مؤخرا في فيينا ، وهو عازم على أن يلعب دوره في الحملة الدولية العظيمة ضد هذا الداء .

إن كثيرا من البلدان تواجه في الوقت الحالي معابا بلغت حدا يتعين معه بالنسبة للشعوب أن تكافح كفاحا مريرا لمجرد البقاء . ولكن لم تتحقق بعد التحسينات المنشودة من وراء ما تتخذه الحكومات المعنية من تدابير شديدة القسوة في بعض الأحيان لاحتواء الحالة والتحكم فيها لم يحقق بعد التحسينات المنشودة .

إن الاقتصاد العالمي مازال يتسم بأزمة هيكلية لم يسبق لها مثيل . وباستثناءات نادرة ، أضى النمو بطيئا في البلدان النامية حيث حجم الصادرات لا يزال محدودا ، إن لم يكن قد انهار بشدة .

ففي افريقيا ، مثلا ، وهي قارة عصف بها الجفاف وتعرفت لمصائب طبيعية أخرى غير منظورة ووخيمة العاقبة في آن معا ، بذلت جهود هائلة من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب . فأجريت إصلاحات هامة في معظم البلدان الافريقية ، ومنها غينيا - بيساو ، حيث أنجز عمل هام لإعادة الهيكلة بغية تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية عموما . وبرنامج التكيف الهيكلي في طور التنفيذ وهو يشتمل ، ضمن جملة أمور ، على إصلاحات

تجارية لايجاد حوافز لإنعاش الصادرات واعتماد معدل صرف أقرب الى الواقع وتدابير ملائمة لخفض العجز في الميزانية .

ولكن كل هذه الإصلاحات ، التي يتطلب نجاحها تضحيات اضافية من جانب شعوبنا . قد تضيق هباء اذا بقي الوضع الاقتصادي الدولي دون تغيير . إن البلدان النامية تواجه في الوقت الحالي انخفاضا تدريجيا في أسعار السلع الاساسية وزيادة في الحماية . وهذه الحالة تتسبب في انزال خسائر كبرى بهذه البلدان وتضر بصورة شاملة جهودها الإنمائية . واذا لم تتحسن الافاق التجارية الدولية فستعرض هذه البلدان للركود إن لم يكن للتدهور الاقتصادي الحقيقي . لذلك ينبغي أن نحول دون استمرار تدهور النظام التجاري المتعدد الاطراف . ولكن لا يمكن اصلاح أوجه الخلل الحالية إلا اذا عكس اتجاه التدفقات المالية الحالية حتى تأخذ في الحسبان القدرة الحقيقية للبلدان النامية على مواجهة مشكلة المديونية ، وهي مشكلة عسيرة .

لقد سمحت الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) للمجتمع الدولي بإحراز تقدم بشأن عدد من البنود التي ذكرتها . والوثيقة الختامية لذلك المؤتمر ، التي اعتمدت بتوافق الآراء ، تأخذ في الاعتبار تشعب أزمة الدين والحاجة الى أن يصاحب الإصلاحات التي تقوم بها الدول المدينة دفع إضافي في الموارد المالية بشروط ميسرة . وقد تقدم المحافظون الافارقة في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي انعقد في الأسبوع الماضي في واشنطن بمقترحات تدقيق من نفس التحليل ويرمي الى الوفاء بالشواغل نفسها.

ووفقا لما توضحه النظرية الاقتصادية والحقائق الاقتصادية فإن موازنة الدفاتر لا تعني بالضرورة التقدم من حيث التنمية . إن الجانب الإجتماعي والثقافي للتنمية لا بد أن يكون في قلب شواغلنا وأن يوجه تحليلاتنا ، ولا بد أن يعني اتخاذ تدابير ملائمة للدهوض بتقدم شعوبنا . والترابط بين شتى المشاكل العالمية من الوجهتين الاقتصادية والسياسية يوجب علينا تجنب المواجهة والسعي الى الوثام عن طريق الحوار والعمل المشترك .

وتشاطر وفدنا الشاغل الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الممتاز ويؤيد ما توصل اليه من استنتاجات فيما يتعلق بالمخاطر الكبرى التي تنطوي عليها المنازعات الحالية .

إن كل البلدان الممثلة هنا تتفق على الاعتراف بأنه لم يتحقق تقدم جوهري في حل عديد من المشاكل التي تؤثر على المجتمع الدولي . وفي الحقيقة ، على الرغم من اعلانات النوايا والكثير من ادعاءات حسن النية ، لا يزال الوضع الدولي هشا وملايين البشر في العالم أجمع يعانون من أهوال الحرب والقمع .

وفي الجنوب الافريقي ، لا يزال نظام الفصل العنصري يصر على سياسة الهيمنة والتمييز العنصري ، على الرغم من الادانة العالمية . ولا تزال غالبية شعب جنوب افريقيا ضحية لنظام سياسي بشع ، فهي غريبة في بلدها ، حيث ينكر عليها حق الوجود والعيش في كرامة كاملة .

إن النظام العنصري في جنوب افريقيا قد أصبح استادا في فن المناورة والاثارة ، وهو يمدد من تكتيكاته التسوية ومن أعمال التخويف ضد جيرانه من أجل تأخير استقلال ناميبيا . وقد لجأ الى سلسلة واسعة من الاعذار الباطلة ومن مجموعة من القوانين القمعية وذلك بهدف خبيث يتمثل في تحطيم صفوف المناضلين في جنوب افريقيا واضعاف حركة تحررهم . إن شعب جنوب افريقيا ، الذي لا يزال يرنح في زنانات الفصل العنصري ، ينتظر من المجتمع الدولي اتخاذ إجراء عملي للإسراع بإجراء التغييرات الضرورية . وهو يطالب بالافراج الفوري غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وخاصة نيلسون مانديلا .

توجد فيما بيننا بلدان لديها القوة السياسية الضرورية والنفوذ الاقتصادي والثقافي الضروري والالتزام الاخلاقي والتاريخي الواضح لكي تقوم بدورها لتحقيق الغاية المنشودة . ويحث بلدي هذه البلدان على القيام بهذا الدور ، وهو يتابع باهتمام التطورات الايجابية الحالية في بعض هذه البلدان .

إن الفصل العنصري يجب أن نحاربه جميعا . ويتعين على المجتمع الدولي ، في

هذه القضية أكثر منه في أي قضية أخرى ، أن يوجد مغوفه وأن ينظم نفسه وأن يتخذ إجراء من أجل الأزالة التامة لذلك النظام البغيض من على وجه الأرض .

إن حركات التحرر في الجنوب الافريقي يجب أن تدعم وتشجع في كفاحها المشروع وكذلك يجب تدعيم وتشجيع دول خط المواجهة ، وبخاصة أنغولا وموزامبيق ، التي تقع ضحية لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار المستمرة من جانب جنوب افريقيا . وقد برهن المؤتمر الوطني الافريقي لكل من لا تزال لديه شكوك على نظجه ونواياه السياسية وعلى أن على رأسه رجالا مسؤولين على وعي بالمحافظة على المساواة في ظل القانون لجميع أبناء جنوب افريقيا دون تمييز ، وهم حريصون على ذلك .

إن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يتحقق في الإطار الزمني المرغوب ما لم تمارس الضغوط الضرورية على جنوب افريقيا وما لم تقدم جميع الدول الاعضاء للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الدعم الدائم والحازم الذي تستحقه بحكم عدالة قضيتها .

إن غينيا - بيساو ، اخلاصا منها لماضيها القريب وللمبادئ الحريية والديمقراطية ، سوف تواصل تقديم الدعم بنشاط وتغامن لكفاح شعوب الجنوب الافريقي من أجل نصره حقها في الكرامة .

وفي افريقيا أيضا ، ولكن في مكان اقرب إلى غينيا - بيساو ، توجد أيضا مسألة الصحراء الغربية والصراع بين تشاد وليبيا . واستمرار الوضع المتأزم في هاتين الحالتين أمر يقلق جميع الدول الافريقية التي لم تدخر منذ سنوات عديدة جهدا من أجل حلها بصورة سلمية على أساس المبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المكوك الدولية ذات الصلة .

ان غينيا - بيساو التي جعلت دائما من الحوار إحدى أدوات سياستها الخارجية ، ستواصل تأييد الجهود التي تظلع بها منظمة الوحدة الافريقية بهدف تسوية الصراع بين تشاد وليبيا ، وهما بلدان تربطنا بهما أواصر الاخوة والصداقة . وستؤيد كما فعلت في الماضي المبادرات المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والرامية إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن وعلى أساس القرارات ذات الصلة للمنظمتين .

إننا ما فتئنا نعرب منذ سنوات كثيرة عن أسفنا لاستمرار صراع الشرق الاوسط الذي لا تقتصر عواقبه على هذه المنطقة وحدها . ولذا فإننا نرى أن عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط أمر ضروري وأن من شأنه أن ييسر إحلال السلم والعدل في المنطقة . غير أنه على هذا المؤتمر ، كيما يُكفل له النجاح ، أن يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف المعنية وأن يتيح بصفة خاصة الفرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الفلسطيني ، لتشارك فيه على قدم المساواة .

لقد اتسعت أبعاد الصراع في الشرق الاوسط بحيث بات يشمل لبنان الذي يتعرض وجوده اليوم للخطر . وأود باسم بلادي أن أكرر تأييدنا للشعب اللبناني في كفاحه من أجل الدفاع عن استقلاله وسيادته الوطنية وسلامته الاقليمية وتراثه الثقافي والديني . ولا يزال الصراع بين ايران والعراق ، بالرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي ، مستمرا في التفاقم . وقد حاولت بلا جدوى عدة شخصيات وحكومات ومنظمات دولية ، من بينها منظمة المؤتمر الاسلامي ، أن تبذل مساعيها الحميدة من أجل الاسهام في وقف هذه الحرب بين الاطقاء التي تتخذ بصورة متزايدة أبعادا دولية . فقد

أصبح الخليج الفارسي بمثابة مخزن حقيقي للمتفجرات من شأن أي خطأ فيه أن يؤدي إلى حدوث مجابهة لا يمكن التكهّن بعواقبها . وقد دفعت هذه الحقيقة أعضاء مجلس الأمن إلى أن يتخذوا بالاجماع القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي يشكل خطوة هامة على طريق الحل التفاوضي للصراع .

وأود باسم غينيا - بيساو وانطلاقاً من روح الأخوة أن أجدد ندائنا إلى إيران والعراق للتعاون بصورة كاملة في هذا الاتجاه .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، فإننا نشعر بالارتياح للتطور الايجابي في الحالة وخاصة للتوقيع على اتفاق غواتيمالا بين رؤساء دول المنطقة . فإن هذا التطور الجديد والهام الذي يؤكد على فضائل الحوار المتأصلة في شعوب أمريكا اللاتينية يوضح بصورة جلية ارادتها وقدرتها على حل مشاكلها بنفسها . لذا ينبغي تشجيعها على أن تشاير على المضي باستقلال كامل في هذا الاتجاه الحكيم الذي يتواءم مع تطلعاتها . إن الحق في تقرير المصير مبدأ كرسه منظمنا . لذا اسمحوا لي أن أستند اليه في المطالبة بحق شعب تيمور الشرقية في العيش حراً وفق الطرائق التي يختارها . فقد سلب منه هذا الحق في الواقع منذ ما يزيد على عقد من الزمان في الظروف المأساوية التي نعرفها . إن تيمور الشرقية لا يمكن ويجب ألا تشكل حالة تخالف فيها المبادئ الرئيسية الواردة في الميثاق . وبوسع الأمم المتحدة ، والبرتغال بمفصلة محددة بوصفها الدولة الشرعية والقائمة بالادارة ، بل يجب عليهما أن تنهضا بمسؤولياتهما حتي يتمكن هذا الاقليم من التمتع الكامل بحقه في تقرير المصير والاستقلال بالشروط المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة للمنظمة .

وبالمثل نأمل أن يتمكن الشعب الكوري من تحقيق تطلعاته في توحيد وطنه عن طريق الحوار البناء . ونأمل أن يظهر الطرفان المعنيان العزيمة السياسية اللازمة التي يستوجبها ذلك ، ونشجعهما على مواصلة جهودهما تحقيقاً لهذه الغاية .

وفي كمبوتشيا وأفغانستان ، لم تحقق المبادرات التي اتخذت حتى الآن النتائج المتوخاة . ونحن نأمل أيضاً أن تقابل الجهود التي يبذلها الأمين العام بإرادة مخلصة

من جانب بلدان المنطقة لحل خلافاتها عن طريق التفاوض . ويواصل بلدي تأييد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل يراعي مبادئ الميثاق ويحترم المركز غير المنحاز لهذين البلدين وحقوقهما السيادي في أن يختارا بصورة حرة النظام السياسي وطريق التنمية الاجتماعية الاقتصادية الملائمين لهما .

ونحن نساند أيضا من هذا المنطلق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى صون استقلال قبرص وسيادتها ولامتها الإقليمية وطابعها غير المنحاز ، وينبغي أن يتباح للطائفتين أن تعيشا فيها في ظل السلام والوثام .

وبالرغم من أن الاستعراض الواسع النطاق الذي أجرته لتوي يشمل مناطق كثيرة من العالم فهو بعيد عن الشمول . غير اني استمحيكم عذرا في اختتام كلمتي .

إن الحالة السياسية الدولية لاتزال غير مستقرة لعدم تحقق تقدم يذكر فيما يتعلق باحترام حق الشعوب في العيش بحرية وفي التمتع بجميع حقوقها المواطنة والسياسية . ويصدق هذا بمفء خاصة على ناميبيا وعلى جنوب افريقيا حيث مازال يسود نظام الفصل العنصري غير الانساني .

وبالرغم من جهود المجتمع الدولي والمساعي الحميدة للأمين العام لاتزال مصاعف خطيرة تهدد السلم والامن الدوليين . فالحرب بين ايران والعراق تكتسي ابعادا منذرة بخطر متزايد .

وفي الشرق الاوسط لم تتمكن الشعوب المعنية حتى الان من تحقيق آمالها ولاتزال آفاق السلم بعيدة .

ومازالت مسائل الصحراء الغربية وكمبوتشيا وافغانستان وقبرص وغيرها مدرجة على جدول أعمالنا بسبب الافتقار إلى حل .

ولاتزال الحالة الاقتصادية العالمية حرجة وأزمة الديون تهدد تنمية عدد كبير من البلدان ، وخاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية .

إن التوترات والصراعات والارهاب والازمة الاقتصادية والازمة الاخلاقية والسياسية والديون وغيرها أمور تشكل عقبات كبرى أمام إحلال السلم في العالم وتمثل التحديات الرئيسية التي يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها .

إن إيجاد حلول للمشاكل الجسيمة التي تواجه البشرية أمر عسير في حالات كثيرة . فلا تزال مبادرات عديدة لتسويتها متطعم بعدم التفهم من جانب البعض وبالتعت من جانب البعض الآخر . وواقع الأمر أنه ، كما لاحظنا ، لا مفر من استئناف الحوار واعادة الثقة بين الأمم إذا ما أردنا أن ننجح اليوم حيث فشلت المجابهة والريبة بالأمس . فمن حق شعوب العالم أن تتطلع إلى تحقيق أحلامها ومن واجب الحكومات التي تمثلها هنا أن تسعى إلى تحقيقها .

وسيبذل بلدي غينيا - بيساو كل ما في وسعه ، مسترشدا في ذلك بالمبادئ التي ألهمت دائما سياسته غير المنحازة القائمة على الصداقة والتعاون مع كل الدول ، لتقديم اسهام ايجابي في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى اعادة احلال مناخ السلم في العالم وتعزيز التعاون الدولي لخدمة المصالح الحقيقية لشعوبنا .

ومع ذلك مازالت شقتنا في مستقبل أفضل باقية كما هي لا تتزعزع ، لأننا مازلنا نؤمن بعبقريّة الانسان ، تلك العبقريّة التي مكنت من إحراز تقدم مذهل في عالم اليوم ، بل وغزو آفاق جديدة . لذلك ، مازلنا نشق في عبقرية الانسان وقدرته على التغلب على كل العقبات التي تواجهه ، شريطة توافر الإرادة . وانني أعتقد بل وأثق في أننا سننجح في استنهاض هذه الإرادة التي مازلنا نفتقر اليها وتجميعها .

خطاب السيد آرثر ن. ر. روبنسون ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية الآن إلى خطاب

يلقيه رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو .

امطح السيد روبنسون ، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري العظيم

أن أرحب برئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو ، سعادة الاونرابل آرثر روبنسون ، وأدعوه إلى أن يلقي خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد روبنسون (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يتقدم وفد بلادي اليكم - سيادة الرئيس - بتهانيه القلبية على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والأربعين . وليس لدينا أدنى شك في أن تسيير أعمال هذه الجمعية في أيدٍ قديرة .

كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأسلوب الماهر الحازم الذي أدار به

السيد همايون رشيد جودري أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة .

انه لمما يشرفني أن أخطب هذه الجمعية بمفاتي رهسا للحكومة الجديدة التي

جاءت إلى السلطة على نحو سلمي ديمتوري عن طريق إرادة الشعب ، التي أعربت عنها

الغالبية الساحقة في انتخاب عام أجري في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٦ . فقد حدث

تطور سلمي في بلادي ، وذلك بعد مرور ٣٠ عاما من الحكم المتواصل للنظام السابق .

وقد كان هذا بالتأكيد حدثا غير عادي ، إن لم يكن حدثا لم يسبق له مثيل . لقد أعيد

مرة أخرى تأكيد الولاية التي منحت لحكومتي في ذاك الانتخاب ، وذلك في انتخاب آخر

على مستوى الحكم المحلية اجري منذ ثلاثة اسابيع فقط . إن التزام شعبنا إزاء الحكومة من خلال إبداء رضائه أمر ملزم لا رجعة فيه .

منذ ما يقرب من ٣٠ عاما ، حضرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة ، بصفتي مراقبا وعضوا في البرلمان . وكان هذا العام هو العام الذي شهد دخول عدد لم يسبق له مثيل من الدول الجديدة في عضوية الأمم المتحدة . وكان ذلك الوقت وقتنا مفعما بالامل العظيم ومبشرا بالخير في حركة تصفية الاستعمار ، ووقتنا شهد نهضة ملحوظة للنزعة الوطنية فيما عرف فيما بعد باسم العالم الثالث . لقد كانت هذه هي الحقبة التي ظهر فيها زعماء وطنيون ديناميون جدد أذكى أفكارهم وخصياتهم عزة الملايين وطموحاتها في كل أرجاء العالم النامي .

كنا في ذلك الوقت نكافح في الكاريبي من أجل إقامة دولة اتحادية من عشرة أقاليم منفصلة يبلغ تعداد سكانها حوالي ٥ ملايين نسمة ، وتشكل أرخبلا يمتد في البحر على مسافة تزيد على ألف ميل ، من جامايكا شمالا حتى ترينيداد وتوباغو جنوبا . ومازال هذا الهدف حتما حتى الآن . وكنا نسعى - في الوقت ذاته - إلى تعريف بل وإعادة تعريف معنى الاستقلال والسيادة وحدودهما ، على غرار الأمم المتحدة نفسها . وما زلنا نواجه التناقض بين الاستقلال السياسي الرسمي وواقع التبعية الاقتصادية المستمرة ورضينا بسلوكية التبعية ، التي تعززها في بعض الأحيان أقلية سياسية نفعية مستغلة ، تخدم مصالحها الضيقة استراتيجية فرق تسد التي عفا عليها الزمن . لقد توصلنا - خلال أعوام طويلة صعبة - إلى تفهم حققناه بشق الانفس مفاده أن التعاون بين الدول يعزز الاستقلال ولا ينتقص منه .

لذلك ، قمنا بتوثيق أوامر التعاون الاقتصادي ، وارتيقنا من كوننا رابطة لحرية التجارة إلى سوق مشتركة تسمى الاتحاد الكاريبي ، تتوفر على خدمته عدد من المؤسسات الإقليمية إلى جانب الأمانة . ونحن الآن - إلى جانب الترتيبات المؤسسية - بصدد إقامة شبكة من العلاقات والاتصالات فيما بيننا على مستوى منظمات المشروعات الخاصة ، والهيئات العمالية ، والمجموعات والاتحادات المهنية ، وبصدد تكثيف اتصالاتنا الثقافية والرياضية .

إن الحكومة التي أتشرف برئاستها ملتزمة التزاما عميقا بهدف الوحدة الاقليمية . وقد قمنا بتوثيق أوامر علاقاتنا مع غيرنا من قادة الاتحاد الكاريبي وتبنينا عن وعي منظور الاتحاد الكاريبي في معاملتنا مع العالم الخارجي . ونحن نشفي على التحرك صوب الاتحاد السياسي في اطار منظمة دول شرقي الكاريبي ، وهي مجموعة فرعية داخل الاتحاد الكاريبي . وبهذه الخطوات المتنامية ، سنخطو صوب أعمال مصيرنا الكاريبي الذي لا فكاك منه .

إننا في الكاريبي نعد نتاج القوى التاريخية الجامعة التي شكلت الحضارات الأوروبية والافريقية والآسيوية . ونحن من كُتب لهم النجاة منتصرين على فظائع العبودية والرق المهذرة للانسانية . ولقد تأثرنا واهتدينا بالثورات الكبرى وحركات التحرير في أوروبا وأمريكا والعالم الثالث ، التي كانت تستهدف أعمال حقوق الانسان غير القابلة للتصرف وكرامته المتأصلة . ونحن في الكاريبي نكن إعازا مشوببا لمفهوم كرامة بني الانسان . فإذا كنا نعارض الحرب والعنصرية ونظام الفصل العنصري المجحف والارهاب ونظام الحكم الشمولي ، وإذا كنا نكافح من أجل القضاء على الفقر والجوع والمرض ، فهذا لأننا نعتبرها جميعا وصمة لكرامة الانسان . والكفاح ضد كل هذه الاشكال من الاضطهاد متأصل في تاريخنا .

وكثيرا ما ينظر إلى منطقة الكاريبي بسداجة على انها مجرد منطقة متخلفة مسن قديم الزمن ، مجرد منطقة سياحية ليس لديها ما تقدمه سوى البحر والشمس والرمال . إلا أن الحقيقة هي أن هذه المنطقة تشكل - من الناحية الجغرافية والتاريخية والثقافية - حلقة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ، وانها لعبت - ومازالت تلعب - دورا في الامور العالمية يفوق كثيرا ما يؤهله لها مجرد حجمها وتعداد سكانها .

ونحن نفتخر بمثقفينا وفنانينا الذين أصبحوا شخصيات عالمية مثل ماركوس غارفي ، وسي. ل. ر. جيمس ، وجورج بادامور ، وإريك ويليامز ، وف. س. نايبول ، وديريك والكوت ، وجورج لامينغ ، وآرثر لويس ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر . وقد

سجل الرياضيون من بلادنا ، وخاصة في مجال الكريكت ، اسماءهم في محافل الشهرة الدولية .

لقد ابتكرنا الآلة الموسيقية الوحيدة الجديدة في القرن العشرين وذلك باستخدام الاجزاء العليا لبرميل النفط المصنوع من الحديد ، وفرجناها بايقاعين محليين عندنا وهما الكارنيفال والكاليبسو ، وجعلنا منها آلة طيعة قادرة على تقديم أكثر التكوينات الموسيقية تعقيدا .

لقد انبثق عن الاشخاص العديدين الذين نقلوا من موطنهم وجلبوا معا لخدمة النظام الرأسمالي ونظام المزارع ظاهرة انسانية - تتمثل في التعايش والامتزاج بين اناس ينتمون لاعراق وديانات وثقافات مختلفة مع تقدير متعاضد من جانب كل فئة لثقافة وفلسفة الفئات الاخرى ، ومع إدراك متزايد لوجود مثل عليا مشتركة متطابقة .

إن شعوب حوض الكاريبي تشكل شتاتا حقيقيا خاصا بها ، وكان لثقافتها دائما ، ولا يزال لها ، تأثير خفي يتجاوز حدود حوض الكاريبي . ومن ثم فإننا في الحقيقة بوتقة تشكلت داخلها حضارة جديدة . إن سكان حوض الكاريبي ، الذين تتألف حضارتهم من حضارات آسيوية وافريقية واوروبية وامريكية ، مستمرين الى ما لا نهاية في تطوير انواع جديدة وممتعة من الثقافة المتألغة .

إن التزامنا بأخوة الانسان وتطورنا التاريخي وخبرتنا كشعب تقرر بشكل حاسم موقفنا من الشؤون الدولية . ومن هذه المواقف على سبيل المثال ، موقفنا من النظام العنصري الذي يُمارس في جنوب افريقيا . إننا نعتبر ذلك النظام هجمة شنيعة على الكرامة البشرية . إن استمرار وجوده وصمة عار لنا جميعا نحن الموجودين هنا اليوم ، إنه وصمة عار لمجتمعنا الدولي . وعلى مرتكبيه أن يفهموا أن سلوكهم بغيض وترفضه الحضارة الانسانية رفضا قاطعا . ويتمين عدم التسامح مع الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وستواصل حكومة بلدي منع العلاقات الاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا . وعلى الصعيد الدولي ، سنواصل تقديم التأييد الكامل للتدابير التي تستهدف إنهاء نظام الفصل العنصري ، بما في ذلك فرض عقوبات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

إننا نشجب بشدة الاعمال العدوانية التي ترتكبها جنوب افريقيا على دول خط المواجهة ، واستخدام إقليم ناميبيا ، الذي تحتله بصورة غير شرعية ، كمنصة انطلاق تشن منها الهجمات . وتستحق تفحيات دول خط المواجهة في الكفاح الذي يشنه شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ضد الفصل العنصري أكبر المساعدات السياسية والاقتصادية من قبل المجتمع الدولي .

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم تأييده لشعب ناميبيا في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقي . والعناصر الجوهرية لاية تدابير تأييد تشمل علي ، أولا ، التطبيق التام لاحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، ثانيا ، تقديم الدعم الذي لا يتزعزع لخطه الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والمقبولة على نطاق عالمي ، ثالثا ، رفض أية ادارة تقام في الإقليم بصورة غير قانونية وعدم الاعتراف بها ، رابعا ، توسيع نطاق العقوبات التي فرضت على جنوب افريقيا ، والتي يجب أن تكون إلزامية وشاملة .

ومن المهم جدا أيضا أن تراقب هذه المنظمة عن كثب الحالة في البلدان السبعة عشر الأخرى المدرجة في قائمة الأقاليم الواقعة تحت الوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، التي أعدتها الأمم المتحدة . ويتعين على الأمم المتحدة أن تسعى لحماية حقوق شعوب تلك البلدان غير المستقلة ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال . ويتعين علينا أن نساعد على ضمان ألا تؤدي أي من السياسات والممارسات المتبعة في تلك المستعمرات الى زيادة حدة التوتر أو الى نشوب نزاع في تلك البلدان في فترة ما بعد الاستقلال .

والآن ، أنتقل الى الحالة في امريكا الوسطى . إن البروتوكول المعني بإقامة سلم راسخ ودائم في امريكا الوسطى ، الذي وقعه رؤساء كل من السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ ، محاولة جديرة بالثناء ، قامت بها شعوب المنطقة لحل مشاكلها بمبادرة إقليمية .

إن اتفاق غواتيمالا نبت رقيق يحتاج الى رعاية متأنية ومرهفة اذا ما أريد له أن يتفتح ، وبوسعه ذلك ، عن سلم دائم تتوق اليه شعوب المنطقة وتمس حاجتها له . إن هذا الاتفاق يلبي المتطلبات التاريخية الملحة للمنطقة ويعكس مثل المحرر العظيم سيمون بوليفار وتأثيره الملهم .

وانطلاقاً من روح هذه المُمثل والطموحات ، تتطلع حكومة بلدي الى التصديق في وقت مبكر على تعديل ميثاق منظمة الدول الامريكية ، الذي يتيح لبليز وغيانا أن يحتلا مكانهما الصحيح في أسرة الدول الامريكية .

إن ترينيداد وتوباغو عضو يفخر بعضويته في تلك الاسرة المحترمة . وإننا نقيم تقييماً عالياً روابطنا مع دول امريكا اللاتينية ودول حوض الكاريبي الموسع ، التي تربطنا بها تقاليد وجذور ومصالح مشتركة . وسنعمل على تدعيم تلك الروابط في السنوات القادمة .

والآن انتقل الى الحالة في الشرق الأوسط . واسمحوا لي أن أهنئ الامين العام على الجهود المتفانية التي يبذلها ، بمساندة كاملة من مجلس الأمن ، لوضع نهاية للنزاع بين ايران والعراق . وإننا لعلى يقين من أن هذه الجهود ستكافأ بتحقيق السلام في وقت مبكر . كما ندرك بألم أيضاً أن هناك مشاكل ذات خطورة مماثلة مازالت بدون حل ، وأشير هنا على وجه الخصوص الى قضية فلسطين ، إذ أن حلها جوهرى لإحلال السلم في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد المقترح الرامي الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . ونحث أيضاً على تكثيف المساعي لإحلال سلم عادل ودائم يعترف بحقوق جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ويضمن إقامة وطن قومي للشعب الفلسطيني .

وليست مشاكل الشرق الأوسط فقط هي التي تؤلمنا . ففي كافة أنحاء العالم ، توجد نزاعات يتعين حلها على نحو مرض . إنني أدرك أن المهمة طويلة وشاقة ، إلا أنه لا يمكننا أن نتجاهلها دون المخاطرة باستمرار عدم الاستقرار والغوضى العالميين .

إن مسألة نزع السلاح النووي لاتزال مدعاة قلق عميق للمجتمع الدولي . ذلك أن جميع الدول ، كبيرة كانت أم صغيرة ، متقدمة أم نامية ، ستأثر بالعواقب المترتبة على حدوث محرقة نووية . ولهذا السبب ، سنواصل التعبير عن قلقنا العميق ومخاوفنا من سباق التسلح المتسارع ، وسنواصل أيضاً تسليط الاضواء على مخاطر الترسانات النووية

التي تزيد ، في المحملة النهائية ، من الشعور بانعدام الأمن فيما بين الشعوب في كافة أنحاء العالم .

إننا نرحب بالاتفاق المبدئي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى . إنه تطور ذو أهمية قصوى ، ويولد تفاؤلاً بالمستقبل . إن زعمي البلدين يستحقان أحر تهانينا على هذه الخطوة التاريخية . لقد أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن الأخطار التي تتهدد الأمن ليست ذات طابع عسكري فقط . إن حكومة بلدي تتشاطر الرأي مع الذين يدركون أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية كعنصر استقرار في السعي من أجل تحقيق الأمن .

وقد سلّمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بأن نزع السلاح والتنمية من القضايا الأساسية التي تواجه المجتمع الدولي . ولم يكتف المؤتمر الدولي الأخير المعنوي بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بالتأكيد من جديد على صحة هذا المفهوم ، بل أنه أكد أيضا على الروابط العميقة التي تربط بين هذين التحديين الملحين للغاية في عصرنا .

ويمكن أن يؤدي خفض الأمم الصناعية لانفاقها على الأسلحة الى تحرير موارد مالية هائلة لأغراض التنمية . إلا أننا في العالم النامي أيضا نتحمل مسؤولية في هذه العملية الخاصة بخفض الانفاق على الأسلحة . فقد أنفقت العديد من الأمم النامية مبالغ طائلة من الموارد المالية الشحيحة على أسلحة بالغة التطور . وكثيرا ما تؤدي هذه المشتريات الى الإخلال بالتوازنات الإقليمية وتفاقم التوترات ، وهذا يفضي بدوره الى الشعور بالحاجة للمزيد والمزيد من الأسلحة والى إحباط الجهود المبذولة لبلوغ الاهداف المنشودة ، فيجب بذل كل جهد ممكن لكسر هذه الحلقة المفرغة . ان تكاليفها من حيث الموارد البشرية والمادية والمالية أمير غير مقبول .

انتقل الآن الى الحالة الاقتصادية والمالية العالمية . لقد مرت معظم البلدان النامية في فترة الثمانينات بتدهور اقتصادي واجتماعي حاد . ونما الاقتصاد العالمي ولكن ببطء ، ومع مرور الزمن ، آلت نسبة كبيرة من الأرباح الى البلدان متقدمة النمو مما أدى الى أن الهوة بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية مازالت تتسع . أما بالنسبة لبلدان العالم النامي فإن القيود الرئيسية التي مافتئت تمنع النمو والتنمية تتمثل في الانخفاض المزمن لأسعار السلع الأساسية ، والمصاعب التي تكتنف الحصول على تمويل للاستثمارات الانتاجية ، وفرض الحواجز التجارية التي تقيد الوصول الى اسواق المصادرات وعبء خدمة دين خارجي هائل . ويجب التصدي لكل هذه الأمور التي تؤثر على الاقتصاد العالمي اذا أريد لنا أن نتجنب في التسعينات المصاعب والغموض الضائعة في الثمانينات .

لقد ظهرت فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ليكون أداة لتشجيع توزيع أكثر انصافاً للثروة والموارد العالمية بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية ، ولكن تحقيقه مازال مستعصياً . ولاتزال القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي القائم تُحددها حفنة من الأمم الغنية وتوجهها لمحاربة التطلعات الاقتصادية للبلدان النامية .

وشنادي العديد من الدول بنظام تجاري حر ومفتوح ولكن الكلام لا تتبعه في الكثير من الأحيان الأعمال اللازمة لتشجيع الوصول إلى الأسواق المحلية . وليس من المبالغة في شيء أن نؤكد على أن تدابير تسهيل التجارة لاتزال مطلبا حيويا لتقويم الاختلالات في تدفق الموارد . وبالتالي ، ترحب حكومتي بالقرار الذي أُتخذ في العام الماضي في بونتا دل استي ببدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ويوفر هذا القرار فرصة للمجتمع الدولي لمعالجة وحسم مشكلة العقبات العديدة التي تعوق النظام التجاري الدولي .

إن الحاجة لتسهيل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية ينبغي معالجتها أيضا على نحو ملح . فالمساعدة الميسرة الشروط أصابها الركود كما أن قطاع المصارف التجارية الدولية أرهاقته أزمة الديون مما أدى إلى تحركه بسرعة لسحب وخفض لعروضها للبلدان النامية . وفضلا عن ذلك فإن بلدانا مثل ترينيداد وتوباغو محرومة من الحصول على الموارد استنادا فقط إلى معيار الناتج القومي الإجمالي للفرد . ومثل هذه القرارات لا تستجيب سريعا لتغير الأوضاع وللآثار السلبية لتردى الدخل القومي لاسيما بالنسبة للجماعات المستضعفة . وينبغي أن تأخذ عملية وضع القرارات من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف في الاعتبار طائفة أعرض من العوامل الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد أصبح من المسلم به الآن أن من المحتمل على البلدان النامية أن تجري تكييفات هيكلية في الوقت الحاضر . بيد أنه يجب النظر إلى التكيّف الهيكلي على أنه

ليس إلا جانباً واحداً من عملية هادفة موجهة نحو النمو . وينبغي أن تتوافر للمؤسسات المالية متعددة الأطراف - لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما من المشجعين الرئيسيين لمثل هذه السياسات - الموارد اللازمة للقيام بدور أكبر ومساندة في هذه العملية . ولا يمكن تعزيز أثرهما على اقتصاد عالمي آخذ في الاتساع إلا إذا ما توافرت لهما قاعدة أوسع لرأس المال وسمح لهما بانتهاج نهج أكثر مرونة وابتكاراً .

لقد ووجهت مشكلة الديون إلى حد كبير بسلسلة من الاستجابات غير المنسقة وليدة الإحباط والقلق . ولذا وقع المديونون في براثن خدمة الدين وإعادة الجدولة وغدوا في حقيقة الأمر مصدرين لرأس المال . هذه الحالة الشاذة التي تضطر فيها البلدان النامية التي تنقصها رؤوس الأموال أن تكون موردة خالصة لرؤوس الأموال حالة لا يمكن قبولها بل ولا يمكن استمرارها .

إننا ملزمون أمام شعوبنا ، التي تتابع بأمل مداولاتنا ، بالسعي من أجل إيجاد حلول جديدة ومبدعة لهذه الأزمة . ونعتقد أن الاتفاقات التي أبرمت في الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) التي انتهت مؤخراً ستوفر الأساس الذي يمكن لنا بناءً عليه أن ننتقل وأن نتقدم . ونحن نؤكد أن حلول هذه المشكلة يجب أن تتركز على القبول بمبدأ المسؤولية المشتركة بين المدينين والدائنين . ونؤيد المقترحات الإيجابية العديدة التي قدمت مؤخراً لتحقيق هذا الهدف ، في الاجتماعات المشتركة الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد في واشنطن .

ونحن أبناء العالم النامي لا يجب علينا أن نتخلى عن مسؤوليتنا بدافع اليأس أو أن نكون مجرد مراقبين سلبيين للتفاعل الاقتصادي الدولي . بل يتعين علينا كبلدان نامية اتخاذ خطوات جسورة وحاسمة لتحسين أداؤنا وهيكلنا الاقتصادية ولجعلهما أكثر كفاءة واستجابة لغايات وطموحات شعوبنا . إن عدداً من بلداننا يفعل هذا بالضبط . ولكن يجب على بلدان الجنوب أن تدرك بمفغة جماعية امكانياتها الهائلة وقواها المتنوعة . وهذه يجب ألا تُبدد ، بل يجب تسخيرها في سعيها من أجل التنمية . إلا أن

العمل المشترك من جانب المجتمع الدولي يُعد أمرا محتملا لا مفر منه بالنسبة لوجودنا المستمر فوق هذا الكوكب .

ونحن أعضاء هذه الهيئة ملتزمون بموجب ميثاقنا بالعمل صوب تحقيق عالم تتعايش فيه الأمم في سلم يستند على احترام القانون والعدالة . وإذا كان مقياس قدرة دولة على تقديم إسهام هام صوب تحقيق هذا الهدف هو مدى قوتها القسرية ، إذن فنحن في منطقة الكاريبي لا لزوم لنا ، في الواقع ، في مداولات هذه الجمعية . ولكننا لا نؤمن بأن القوة يمكن تعريفها على هذا النحو الضيق أو أن الشؤون الدولية يمكن تسييرها على أساس أن القوة حق .

إننا ندافع عن قضية الإنسان ، قضية الكرامة الانسانية . ولهذا السبب لا نزال على التزامنا ، لمجتمع الأمم المتحدة لأنه هنا يمكن للضعفاء والفقراء والمقهورين والملايين الجائعة التي تشكل غالبية شعوب هذه الأرض أن تجد لها صوتا وأن تحظى بالانصات إليها بين زعماء العالم . وإنني لعلى ثقة من أنه سيمضي الى أصواتهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

أصطحب السيد آرثر روبنسون رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

السيد عابدون (السودان) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أقدم لك ، سيدي ، بتهنئة بلادي الحارة على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة وهو اختيار يعبر عن تقدير المجتمع الدولي لكفاءتكم العالية ونتمنى لكم التوفيق والسداد في تسيير أعمال هذه الدورة .

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لسلفكم ، للحنكة والمقدرة اللتين أظهرهما إبان توليه رئاسة الجمعية في دورتها الماضية .

إن الديمقراطية هي الخيار الأفضل الذي ارتضته شعوب العالم الحر ومنها شعبنا الذي عبّر في إجماع وإصرار عنيد عن تمسكه الراسخ بمبادئ الديمقراطية ، وعن عشقه للحرية ، وبعد تجارب قاسية عانى فيها شعبنا من ويلات الحكم العسكري والديكتاتوري . ويشرفني أن أنقل للجمعية الموقرة أن بلادي قد استكملت بناء المؤسسات الديمقراطية التعددية ، وأن قناعتنا بالديمقراطية السياسية ينبغي أن تتبعها ديمقراطية اقتصادية واجتماعية تكونان فيما بينهما نسيج الحكم الديمقراطي ، لذلك فإن بلادي لا تزال تسعى سعياً جاداً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في بلد مترامي الأطراف يعاني ، شأنه شأن غيره من بلدان العالم الثالث ، من تراكمات الماضي ومشاكل الحاضر وتحديات المستقبل .

إن التجربة الديمقراطية الغنية في السودان تواجه تحديات كثيرة ، داخلية وخارجية ، وهي في مسيس الحاجة لمساندة كافة القوى الديمقراطية في العالم ، فقد دلت التجارب على أن الدول النامية قد تعجز عن السير في طريق الديمقراطية في ظل ظروف صعبة تعترض سبيلها .

وإن لبلادي تجربة قريبة ماثلة للأنظار ، إذ تضافرت جهود الأسرة الدولية ممثلة في منظومة الأمم المتحدة والدول الصديقة لنجدة السودان إبان تعرضه لكارثة المجاعة . إن المشاكل التي تواجهها بلادي هي : أولاً مشكلة الجفاف والتصحر . وتمثل هذه المشكلة واحدة من أخطر المهددات لحياة الإنسان والحيوان في القارة الأفريقية ، ومنها بلادي ، وتكمن خطورتها في كونها تحمل في طياتها نذر المجاعة وما يصاحبها من

بؤس ، وهي لهذا تستوجب تعاوناً إقليمياً ودولياً لدراسة أسبابها ، وسبل الوقاية منها ، بتوفير الإمكانيات المادية والفنية . وفي هذا الصدد فإن بلادي تشيد بالجهود المقدرة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتناشد من هذا المنبر مواصلة هذه الجهود وتتطلع لاتصال عون الاسرة الدولية وتكشيفه .

والمشكلة الثانية التي تعاني منها بلادي هي مشكلة اللاجئين . لقد ظل السودان منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود الملاذ لاعداد متزايدة من اللاجئين ، وكان وما يزال ينتهج سياسة مضيافة اكتسبها من عاداته وتقاليده الاصيله مستهديا بالعهد الدولي والإقليمية . إلا أن أعداد اللاجئين في تصاعد مستمر إذ تشهد بلادي تدفقات متصلة ومتوالية حتى بلغ العدد أكثر من ١٠ في المائة من الكشافة السكانية . وهذه التدفقات على كثرتها ، قد خلفت ولا تزال أعباء كثيرة تفوق إمكانات بلادي الاقتصادية والبشرية .

إن السودان مع التزامه الكامل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسدول الجوار ، يحبذ عودة اللاجئين طوعاً الى أوطانهم ، ولن يدخر جهداً في سبيل البحث عن وسائل الوفاق الوطني لتأمين العودة الطوعية . وحتى يتحقق ذلك ، لا بد من تنظيم وجود اللاجئين بالكيفية التي تمكن من تأمين معيشتهم وأمنهم وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الضرورية لهم وبالصورة التي لا تجعل من وجودهم عبئاً على حياة وأمن وسلامة المجتمع السوداني .

ومع تقديرنا العميق لدعم الاسرة الدولية لجهودنا في هذا الصدد ، فإن وفد بلادي يطمح في المزيد من الجهود للوصول الى حلول جذرية لأسباب اللجوء وتكثيف عمليات الإغاثة .

إننا نرحب بالبعثات التي أوفدها المنظمة الدولية كما نشيد بتقرير البعثة المتخصصة التي زارت بلادنا في العام الماضي ، وتلك التي تزور بلادنا حالياً للوقوف على حجم الاحتياجات ، ولا بد من تنفيذ التوصيات الخاصة بربط مساعدات الإغاثة بالجهود الإنمائية في مناطق تواجد اللاجئين .

ومن منطلق إدراكنا بمبدأ المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي ، فإننا
مواجهون بوضع خطير للغاية ، ما لم تجد قرارات وتوصيات الأمم المتحدة الخاصة
باللاجئين طريقها للتنفيذ الكامل والعاجل .

والمشكلة الثالثة التي تعاني منها بلادنا هي مشكلة المديونية الخارجية .
فقد ورث نظامنا الديمقراطي ، ضمن ما ورث ، شركة مثقلة بديون خارجية ، تراكمت بفعل
السياسات الخرقاء التي انتهجها النظام الديكتاتوري من جهة ، وبسبب زيادة حدة
الازمة الاقتصادية والنقدية الدولية من جهة أخرى ، حتى صارت فوائد هذه الديون تفوق
قيمة صادراتنا .

إن بلادي ، شأنها شأن الدول الأقل نمواً تقف عاجزة عن التوفيق بين سداد ديونها ، والاستمرار في تقديم الخدمات العاجلة لمواطنيها . وإننا نرى أن الأمر يستدعي مزيداً من الجهد الدولي ، ويحتاج إلى حلول اسعافية مبتكرة ، وتوفير شروط جديدة ميسرة ، وإعادة الجدولة على مدى أطول ، وتمديد فترات السماح .

ونود أن نعرب عن ارتياحنا للدلائل المباشرة والدالة على جدية الاسرة الدولية في بحثها عن حل لمشكلة الديون ، وأن نرحب بما ورد في البيان الختامي لقمة الدول الصناعية الغربية الذي عقد في البندقية مؤخراً ، وأن نعرب عن أملنا في أن تترجم هذه التوجهات إلى خطوات عملية ايجابية ، كما أن وفد بلادي يناهز مع الدول الافريقية بضرورة عقد مؤتمر دولي خاص بمعالجة مشاكل الديون الافريقية .

ما زالت حالة الاقتصاد العالمي تؤثر سلباً على اقتصاديات كثير من دول العالم ، وبصفة خاصة الدول الافريقية ، التي تمر حالياً بظروف تتدهور يوماً بعد يوم ، الأمر الذي جعل مجرد التفكير في وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تواجهه صعوبات عملية ، ليس أولها توفير النقد الاجنبي لتلك الخطط ، بل في كثير من الاحيان توفير المكون المحلي لتنفيذها .

إن دول العالم ، الغني منها والفقير ، سيواجه بانتهاء هذا العقد مستقبلاً قاتماً يهدد بقاءها ما لم تتضافر جهود الشمال والجنوب في كافة المجالات الاقتصادية . ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك الجهد تضحيةً وتنازلات أكبر من جانب الدول القادرة اقتصادياً ، ومزيداً من الحرص لدى الدول النامية من أجل إعادة ترتيب البيت ، وتنقية هيكلها الادارية ، والمالية من الشوائب والسلبيات .

لقد ظللنا ننادي من منبر هذه الجمعية ومنابر أخرى عديدة ، بضرورة تحقيق تكافل دولي ، يلبي حاجتنا جميعاً ، ذلك لأن عالمنا قد أضى مترابطاً ومغفيراً ، وإن القرارات الاقتصادية التي تتخذ في العواصم الاقتصادية الكبرى تتأثر بها بلداننا الصغيرة .

إن معادلة مواجهة التخلف الاقتصادي والتنمية لن تتحقق في ظل النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير العادل ، ولا بد من التوفر على وضع صيغة عادلة ، تحفظ حقوق من ينتجون المواد الأولية وأولئك الذين يمنعونها .

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو أمل ، وإن بدا بعيدا ، وهو محط الرجاء لشعوب العالم الثالث . وعلى الرغم مما أسلفنا لا بد من أن نعترف بأن على عاتق حكوماتنا واجبا نحو ترشيد سياساتها الاقتصادية والمالية . ويسرنا أن نسجل هنا أن كثيرا من حكومات الدول الأفريقية قد اتخذت خطوات جادة نحو تحقيق هذا الهدف وفق مقررات لجنة التسيير الأفريقية ، إلا أن هذا الجهد الأفريقي نحو الترشيد لم يقابله جهد متساو للانقاذ ، فقد تدنت عائدات المنتجات وارتفعت أسعار المدخلات الزراعية والمواد المصنعة الأخرى ، وشتت المعونات ، وإنحسرت المادرات ، فكأننا ندور في حلقة مفرغة ليس لها قرار .

لقد قامت الأمم المتحدة أساسا لتأكيد السلام ، وتكريس الأمن ، وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وتعميق مبادئ حسن الجوار ، وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير . ومن جانبنا ، فقد سعينا لترجمة تلك المبادئ والمقاصد النبيلة ، الى واقع يحكم سياستنا الخارجية ، ونهج نسلكه في علاقاتنا مع جيراننا ومع مختلف دول العالم .

إن اثبات مصداقية الأمم المتحدة وتأكيد دورها يقع على عاتق الدول الاعضاء ، وذلك باحترام الميثاق وروحه ، وتحكيم مبادئه ، والاستهداء بها في القضايا الدولية . إن عدم الالتزام بنصوص الميثاق ، وتغليب المصالح الذاتية على مصالح المجتمع الدولي ، وتجاوز بعض الدول للأمم المتحدة في حل المشاكل التي تنشأ خارج اطارها ، كل هذه المظاهر تمثل في رأينا نكوصاً عن التزامات الدول الاعضاء تجاه المنظمة الدولية ، ونعتبره تراجعاً عما أجمع عليه العالم عند قيام هذه المنظمة الدولية .

إن انجازات الأمم المتحدة هي محل فخرنا وتقديرنا ، ونخال هذا هو رأي كل الدول الاعضاء جميعا ، إلا أنه في ذات الوقت ، وبسبب ما ذكرناه ، فإن اخفاقاتها

ظاهرة للعيان ، فهناك عجز المنظمة عن تحقيق الاستقلال والسيادة للشعب الفلسطيني على أرضه ، وتحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا ، وعجزها عن وضع حد لسياسة الفصل العرقي البغيضة التي تمارسها الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، كما أن المنظمة لم تنجح في كبح لهاك التسلح التقليدي والنووي .

لقد ظلت الامم المتحدة مواجهة بتحد سافر في منطقة الشرق الاوسط ، حيث يزداد الوضع هناك تدهورا وخطورة ، ولم يعد الامر يحتاج لاصدار المزيد من القرارات و اضافتها لحصيلة القرارات السابقة والمتواترة ، والتي تذخر بها وشائق المنظمة الدولية .

إن أبعاد وأصول هذه القضية واضحة وجلية ، وقد أدركتها الإرادة الدولية إدراكا متكاملا وواعيا ، وقررت فيها وخلال العديد من المناسبات ، بأن السلام في منطقة الشرق الاوسط لن يتأتى إلا إذا استند على ركائز العدل الكامل ، فقضية الشعب الفلسطيني هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط وأساسه . وأنه لا سلام إلا بعد الانسحاب الاسرائيلي الشامل وغير المشروط من كافة الاراضي العربية التي اغتصبتها منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف .

إن تحدي اسرائيل لقرارات الامم المتحدة ، وتماديها في التمرد على الاجماع الدولي ، وخروجها على الميثاق ، كل هذا يمثل في رأينا أساساً لتردي الاوضاع وتدهورها في المنطقة .

وفي مواجهة هذه الظروف ، فإننا نؤكد مرة أخرى على أهمية عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط حسبما تضمنه إعلان جنيف عام ١٩٨٣ الذي أجازته الجمعية العامة على أن يكون المؤتمر الدولي في إطار الامم المتحدة وتحضره وتشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

تدخل الحرب العراقية الايرانية بداية عامها الثامن ، وتراقب بلادي بقلق وحزن استمرارها على هذا النحو ، بحيث أدت لخسائر جسيمة في الارواح وتدمير لطاقات البلدين اللتين تربطنا بهما روابط روحية وتاريخية وثيقة .
ان تطورات هذا النزاع قد أدت لظهور أبعاد جديدة ، تهدد أمن المنطقة والسلام العالمي .

ان وفد بلادي يشيد بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ويعتبره دليلا ساطعا على رغبة المجتمع الدولي ، واجماعه على ضرورة التوصل الى حل عاجل لهذا الصراع . ويشيد بالجهود التي بذلها الأمين العام في اطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، ونأمل أن تتواصل مساعيه بغية التوصل لتسوية شاملة ومشرفة لهذه الحرب التي طال أمدها .
لقد مضت سنوات عديدة منذ ادانة المجتمع الدولي لجريمة "الابرتهايد" البشعة التي تمارسها الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، إلا أن نظام بريتوريا العنصري لا يزال في تحديه المستمر للارادة الدولية ، غير عابئ بقرارات المنظمة الدولية ، شأنه في ذلك شأن رصيفه ، الكيان الصهيوني في اسرائيل . فلا تزال الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا محرومة من ممارسة حقوقها الانسانية الاساسية ومعززة لاقصى اساليب القمع والعنف العنصري .

اننا نحیی من هذا المنبر نضال شعب جنوب افريقيا وكفاحه العادل ، ونؤكد مجددا مساندتنا المطلقة لثورته المشروعة بقيادة مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا والمؤتمر الوطني الافريقي ، كما أننا نجدد قناعتنا في أن القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض وتحقيق المطالب العادلة والمشروعة للأغلبية الافريقية ، لن يتأتى ما لم يُحكم الخناق على نظام بريتوريا ، وتفرض المقاطعة التامة وتطبق العقوبات الشاملة ضده كما ورد في الفصل السابع من الميثاق .

ان دول العالم مطالبة بحشد الجهود الدولية المكثفة والمؤحدة لدعم نضال شعب جنوب افريقيا وللتعجيل في التغيير الجذري في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

ان المجتمع الدولي ظل يكرر ادانته لحكومة بريتوريا لاستمرار احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا ونهب ثرواته . وقد أجمعت الدول الافريقية على حل مشكلة الجنوب الافريقي سلميا ، إلا أن ماطلة وتسويق نظام جنوب افريقيا العنصري تحول دون أي فرصة للسلام . ونود التأكيد مجددا على أن الاساس الوحيد للوصول لتسوية عاجلة وسلمية هو قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وانه ، حتى يتم تنفيذ ذلك القرار تنفيذا شاملا ، فانه لا مناص من دعم كفاح شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) حتى يتحقق لشعب ناميبيا استقلاله وسيادته على أرضه بكافة أطرافها . واننا نهيب بكل القوى المحبة للحرية والسلام بالاستمرار في تقديم الدعم لهذا الكفاح من أجل التحرير .

لقد استمعنا باهتمام للبيان الذي أدلى به أمام هذه الجمعية وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتفصيل سياسة الوفاق الوطني التي أعلنتها حكومة أفغانستان مؤخرا ، والتوجه الجديد لجعل أفغانستان دولة مستقلة كاملة السيادة غير منحازة . وفي رأينا أنه ما لم يتم انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي الافغانية ، فان تطلعات الشعب الافغاني في الوفاق الوطني وفي الاستقلال وفي عدم الانحياز تبدو بعيدة المنال .

اننا نشارك الرأي بأن الوفاق الوطني هو صورة أخرى وضرورية من صور التعايش السلمي الذي ارتضيناه مبدأ وهاديا . وهذا الوفاق الوطني سواء كان في أفغانستان أو كمبوتشيا فانه لن يتأتى إلا بعد انسحاب القوات الأجنبية من تلك الأراضي . وعليه فان انسحاب هذه القوات الأجنبية هو بالضرورة البداية لأي وفاق وطني .

ان سباق التسلح قد وضع كافة الدول وخاصة الأكثر تسليحا منها أمام طريق محفوف بالمخاطر ، وأدى إلى ابتكار أسلحة جديدة أشد فتكا كَمَا ونوعا .

ان بلادي ، شأنها شأن بقية الدول الأقل نموا ، ترقب بالقلق والتحسر ما يهدد من ثروات طائلة في سباق التسلح النووي والتقليدي ، بينما يموت الملايين في افريقيا ودول العالم الثالث جوعا ، ويفتك بمثلهم المرض والجهل والفقر في بقاع أخرى من العالم .

ان سباق التسلح قد جذب لداثرته بعض الدول النامية في السنوات الاخيرة وذلك بسبب النزاعات الاقليمية . إن حيازة هذه الدول للأسلحة يفرض عبثا بالغا على مواردها ، وبالتالي يعيق عمليات التنمية ويكبّدها ديونا خارجية تزيد من حدة مشاكلها الاقتصادية .

اننا بالرغم مما أسلفنا ننظر ببعض الارتياح للاتفاق المبدئي الذي بدأت معالمه تتضح بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لازالة الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى في أوروبا ، ونأمل في أن تقود هذه الخطوة الى خطوات لاحقة في طريق وقف سباق التسلح .

نأمل كذلك أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من ابرام اتفاقية متكاملة لوقف كافة انواع التجارب النووية في الجو والارض وباطنها في أعماق المياه ، كضرورة أولية للحد من انتشار السلاح النووي كَمَا ونوعا .

ان المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية والذي أنهى أعماله مؤخرا في نيويورك يمثل مرحلة هامة في طريق تأكيد مبدأ التعددية في مفاوضات نزع السلاح وعلاقة ذلك بالتنمية . وقد نجح المؤتمر في ترسيخ وقبول مبدأ العلاقة بين نزع السلاح والتنمية لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية . ان انعقاد المؤتمر يمثل رسالة قوية للدول العظمى مفادها أن مفاوضات نزع السلاح لم تعد حكرا على قلة قليلة من هذه الدول . ولقد أكد المؤتمر كذلك أن التهديد غير العسكري هو أحد العوامل التي تهدد السلم والامن الاقليمي والدولي . وبرغم أن الوثيقة الختامية للمؤتمر قد اعتمدت بتوافق الآراء ، إلا أنها لم تكن ملبّية لطموحات وآمال البلدان النامية ، التي تعتبر الضحية الأولى لسباق التسلح وأثره السلبي على أمنها ونموها الاقتصادي والاجتماعي . ومع ذلك يعتبر وفد بلادي أن انعقاد المؤتمر هو بداية لطريق طويل لا بد أن يفضي الى نجاح محتوم اذا أردنا تأكيد مبدأ الامن الجماعي الذي ينص عليه الميثاق .

ختاما ، سيدي الرئيس ، وبالرغم مما أسلفنا ، فاننا نلتقي في هذه الدورة الثانية والاربعين يساورنا شعور ملموس بالتفاؤل :

التفاؤل بأن هذه المنظمة الدولية قد استعادت مصداقيتها وأكدت مقدرتها على تدارك مناطق التوتر وحسم النزاعات بين أعضائها في قوة واصرار .

التفاؤل بأن الدول الاعضاء في المنظمة قد أجمعت ولاول مرة على أن نظام "الابرتهايد" البغيض لا يمكن اصلاحه ولا بد من إبادته .

والتفاؤل بأن الاعضاء الكبار في هذه المنظمة قد بدأوا المسيرة في الطريق القويم نحو نزع السلاح .

والتفاؤل بأن الاسرة الدولية قد ملطت الضوء الكافي على المخاطر البيئية التي يتعرض لها عالمنا اليوم .

والتفاؤل بالتقدم الذي طرأ على مساعي السلام في امريكا الوسطى .

والتفاؤل بما بدأ من مشاورات بقاءة ، ثنائية وجماعية ، لانهاء الوضع المتأزم في أنغولا مما يبشر بالاسراع في خطوات منح الاستقلال الكامل لشعب ناميبيا .

ونأمل أن يؤتي كل هذا التفاؤل الثمار المرجوة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠